مشروع التحول الديمقراطي فى مراحل الانتقال في البلدان العربية

The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in The Arab Countries

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي*

Documents about Democratic Transition in the Arab Region

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، هنا، الوثائق الخاصة بالحراك الاحتجاجي في الجزائر، التي أنتجتها الأطراف الفاعلة فيه، والمطالبة بعدم ترشح الرئيس الجزائر المتنحي عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الصادرة خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2019.

كلمات مفتاحية: الجزائر، عبد العزيز بوتفليقة، احتجاجات.

Keywords: Algeria, Abdelaziz Bouteflika, Protest.

* تنشر "سياسات عربية" الوثائق، على ما هي عليه في الأصل، من دون تحرير لغوي من أي نوع.

الوثيقة (1)

بيان الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم الترشح لعهدة خامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاةُ والسلام على أشرفِ المرسلين

وعلى آلهِ وصحبِه إلى يوم الدّين

أيتها الـمواطنات الفضليات،

أيها الـمواطنون الأفاضل،

تمُرُّ الجزائر بمرحلة حساسة من تاريخها. ففي الثامن من شهر مارس الجاري، وفي جُمعةٍ ثالثة بعد سابقتيها، شهِدت البلادُ مسيرات شعبية حاشدة. ولقد تابَعْتُ كل ما جرى، وكما سبق لي وأن أفضيت به إليكم في الثالث من هذا الشهر، إنني أتفهمُ ما حرك تِلكَ الجُموعِ الغفيرة من المواطنين الذين اختاروا الأسلوب هذا للتعبيرِ عن رأيهم، ذلكم الأسلوب الذي لا يفوتني، مرَّة أخرى، أن أنوه بطابعه السلـمي.

إنني لأتفهم على وجهِ الخصوص تلك الرسالة التي جاء بها شبابنا تعبيرًا عما يخامرهم من قلق أو طموح بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل وطنهم. وأتفهَّمُ كذلك التباين الذي وَلَّدَ شيئًا من القلق، بين تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعد مناسب تقنيا من حيث هو معلـم من معالـم حكامة الحياة الـمؤسساتية والسياسية، وبين التعجيل بفتح ورشة واسعة بأولوية سياسية قصوى للغاية، ومن دون تعطيل غير مبرر، الـمتوخى منها تصور وتنفيذ إصلاحات عميقة في الـمجالات السياسية والـمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، بإشراك على أوسع ما يكون وأكثر تمثيلاً للـمجتمع الجزائري، بما فيه النصيب الذي يجب أن يؤول للـمرأة وللشباب. إنني أتفهمُ كذلك، أنّ مشروع تجديد الدولة الوطنية، الذي أفصحتُ لكم عن أهمِّ مفاصله، يجدر أن يضفى عليه الـمزيد من التوضيح وأن يتم إعداده، حتى نتفادى أية ريبة قد تخامر الأذهـــان، وذلك باستجماع الشروط اللازمة والظروف الـملائمة لتبنيه من قبل كل الطبقات الاجتماعية وكل مُكوِّنات الأمة الجزائرية.

وفاء مِنّي لليمين التي أدّيتها أمام الشعب الجزائري بأن أصون وأرجح الـمصلحة العليا للوطن، في جميع الظروف، وبعد الـمشاورات الـمؤسساتية التي ينصُّ عليها الدستور، أدعو الله أن يعينني على عدم الزيغ عن القيم العليا لشعبنا، التي كرسها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأمجاد، وأنا أعرض على عقولكم وضمائركم القرارات التالية:

أولاً: لا محلَّ لعهدة خامسة، بل إنني لـم أنْوِ قط الإقدام على طلبها حيـث أن حالتي الصحية وسِنّي لا يتيحان لي سوى أن أؤدي الواجب الأخير تجاه الشعب الجزائري، ألا وهو العمل على إرساء أُسُس جمهورية جديدة تكون بمثابة إطار للنظام الجزائري الجديد الذي نصبو إليه جميعًا. إن هذه الجمهورية الجديدة، وهذا النظام الجديد، سيوضعان بين أيدي الأجيال الجديدة من الجزائريات والجزائريين الذين سيكونون الفاعلين والـمستفيدين في الحياة العمومية وفي التنمية الـمستدامة في جزائر الغد.

ثانيًا: لن يُجْرَ انتخاب رئاسي يوم 18 من أفريل المقبل. والغرض هو الاستجابة للطلب الـمُلِح الذي وجهتموه إلي، حرصا منكم على تفادي كل سوء فهم فيما يخص وجوب وحتمية التعاقب بين الأجيال الذي اِلْتزمت به. ويتعلقُ الأمر كذلك بتغليب الغاية النبيلة الـمتوخاة من الأحكام القانونية التي تكمُن في سلامة ضبط الحياة الـمؤسساتية، والتناغم بين التفاعلات الاجتماعية - السياسية؛ على التشدد في التقيد باستحقاقات مرسومة سلفا. إن تأجيل الانتخابات الرئاسية الـمنشود يأتي إذن لتهدئة التخوفات المعبَّر عنها،

قصد فسح المجال أمام إشاعة الطمأنينة والسكينة والأمن العام، ولنتفرغ جميعا للنهوض بأعمال ذات أهمية تاريخية ستمكّننا من التحضير لدخول الجزائر في عهد جديد، وفي أقصر الآجال.

ثالثًا: عزما مني على بعث تعبئة أكبر للسلطات العمومية، وكذا لمضاعفة فعالية عمل الدّولة في جميع المجالات، قرَّرتُ أن أُجري تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة، في أقرب الآجال. والتعديلات هذه ستكون ردًا مناسبا على المطالب التي جاءتني منكم وكذا برهانا على تقبلي لزوم المحاسبة والتقويم الدقيق لممارسة المسؤولية على جميع المستويات، وفي كل القطاعات.

رابعًا: الندوة الوطنية الجامعة المستقلة ستكون هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لتدارس وإعداد واعتماد كل أنواع الاصلاحات التي ستشكل أسيسة النظام الجديد الذي سيتمخض عنه إطلاق مسار تحويل دولتنا الوطنية، هذا الذي أعتبر أنه مهمتي الأخيرة، التي أختم بها ذلكم المسار الذي قطعته بعون الله تعالى ومدَدِهِ، و بتفويض من الشعب الجزائري.

ستكون هذه النّدوة عادلة من حيث تمثيلُ المجتمعِ الجزائري ومختلف ما فيه من المشارب و المذاهب.

ستتولى النّدوة هذه تنظيم أعمالها بحريّة تامة بقيادة هيئة رئيسة تعددية، على رأسها شخصية وطنية مستقلة، تَحظى بالقبول والخبرة، على أن تحرص هذه النّدوة على الفراغ من عُهدَتها قبل نهاية عام 2019.

سيُعرض مشروع الدستور الذي تعدُّه النّدوة الوطنية على الاستفتاء الشعبي. والندوة الوطنية المُستقلة هي التي ستتولى بكل سيادة، تحديد موعد تاريخ إجراء الانتخاب الرئاسي الذي لن أترشح له بأي حال من الأحوال.

خامسًا: سيُنظَّم الانتخاب الرئاسي، عقب الندوة الوطنية الجامعة المستقلة، تحت الإشراف الحصري للجنةٍ انتخابية وطنيةٍ مستقلة، ستُحدد عهدتها وتشكيلتها وطريقة سيرها بمقتضى نصّ تشريعي خاص، سيستوحى من أنجع وأجود التجارب والممارسات المعتمدة على المستوى الدَّوْلي. لقد تقرر إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة استجابةً لمطلب واسع عبرتْ عنه مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية، وكذا للتوصيات التي طالما أبدتها البعثاتِ الملاحظة للانتخابات التابعة للمنظمات الدّولية والإقليمية التي دعتْها واستقبلتها الجزائر بمناسبة المواعيد الانتخابية الوطنية السابقة.

سادسًا: بغرض الإسهام على النحو الأمثل في تنظيم الانتخاب الرئاسي في ظروف تكفل الحرية والنزاهة والشفافية لا تشوبها شائبة، سيتم تشكيل حكومة كفاءات وطنية، تتمتع بدعم مكونات النّدوة الوطنية. والحكومة هذه ستتولى الإشراف على مهام الادارة العمومية ومصالح الأمن، وتقدم العون للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن جانبه، سيتولى المجلس الدستوري، بكل استقلالية، الإضطلاع بالمهام التي يخولها له الدستور والقانون، فيما يتعلَّق بالانتخاب الرئاسي.

سابعًا: أتعهّدُ أمام الله عزَّ وجلَّ، وأمام الشعب الجزائري، بألاّ أدّخِر أيَّ جهدٍ في سبيل تعبئة مؤسسات الدّولة وهياكلها ومختلفِ مفاصلها وكذا الجماعات المحليّة، من أجل الإسهام في النجاح التام لخطة العمل هذه. كما أتعهّدُ بأن أسهر على ضمان مواظبة كافة المؤسسات الدّستورية للجمهورية، بكل انضباط، على أداء المهام المنوطة بكل منها، وممارسة سُلطتها في خدمة الشعب الجزائري و الجمهورية لا غير. خِتامًا أتعهّدُ، إن أمدني الله تبارك وتعالى بالبقاء والعون أن أسلم مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته للرئيس الجديد الذي سيختاره الشعب الجزائري بكل حرية.

أيتها المواطنات الفضليات،

أيها المواطنون الأفاضل،

ذلِكُم هو المخرج الحسن الذي أدعوكم جميعا إليه لكي نُجنّب الجزائر المحن و الصراعات و هدرِ الطاقات.

ذلِكُم هو السبيل المؤدي إلى قيامنا بوثبة جماعية سلمية تمكّن الجزائر من تحقيق كل ما هي مجبولة على تحقيقه، في كنف ديمقراطيةٍ مُزدهرة، جديرة بأمجاد تاريخ أمتنا.

ذلِكُم هو السبيل الذي أدعوكم إلى خوضه معي وأطلب عونكم فيه ومؤازرتي.

"وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكم ورسولُه والـمؤمنون" صدق الله العظيم

عاشت الجزائر

الـمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

جهة الإصدار: الإذاعة الجزائرية.

المصدر: " الرئيس بوتفليقة يعلن عن تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم الترشح لعهدة خامسة"، الإذاعة الجزائرية، 2019/3/11، شوهد في: 2019/12/22، في http://bit.ly/2Qk5PbI

الوثيقة (2)

رفض النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تمديد العهدة الرئاسية

SNPSP

Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

النقـابة الوطنيـة لممـارسي الصحـة العموميـة

Siège : 19 Bvd Victor Hugo. Alger — Agrément N° 37 RE du 15 mai 1991
Web : www.snpsp.dz — eMail : contact@snpsp.dz

بيان اجتماع المكتب الوطني

الجزائر،12 مارس 2019

اجتمع المكتب الوطني للنقابة و الوطنية لممارسي الصحة العمومية في جلسة طارئة للنظر في التطورات التي تعيشها البلاد و الازمة السياسية الغير المسبوقة في تاريخ الجزائر المستقلة.
بعد نقاش جاد و مسؤول خلص الاجتماع الى ما يلي:

إن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تجدد دعمها المطلق ومساندتها للمطالب المشروعة المعبر عنها في اطار الحراك الشعبي السلمي المستمر منذ 22 فبراير 2019 رافضا للعهدة الخامسة و مطالبا بالقطيعة التامة مع أسلوب تسيير شؤون البلاد و التأسيس للجمهورية الثانية .
كما تشيد النقابة بالهبة التاريخية المتنامية لدى كل شرائح الشعب الجزائري الذي أبهر العالم كله بسلمية حراكه رغم تنوع اشكال ووسائل الاحتجاج و في تنسيق تام عبر كل التراب الوطني.

ان النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية و إذ تحي روح المسؤولية و المهنية اللذان تحلى بهما رجال الأمن من مختلف الأسلاك في تعاملهم مع المسيرات الشعبية خاصة بالجزائر العاصمة، تحذر من النداءات المجهولة المصدر و الهوية والتي تريد الإسراع بإخراج الحراك الى اوضاع قد يصعب التحكم في اثارها و قد تعصف بالمكاسب التي حققها حراك الشارع السلمي من تماسك اجتماعي و وحدة صف الجزائريين.
ان النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تناشد بشدة و بصفة مستعجلة تدخل أصحاب القرار في البلاد لتوفير الظروف الملائمة للخروج من هذه الأزمة باعتماد آليات عملية للتكفل بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي.

ترفض النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تمديد العهدة الرئاسية الحالية لرئيس الجمهورية و تدعو للذهاب الى مجلس تأسيسي توافقي و اعتماد حكومة مرحلة انتقالية تكنوقراطية تحظى بثقة الجزائريين.
يدعو المكتب الوطني المنظمات الممثلة لمهنيي قطاع الصحة للتشاور حول سبل دعم الحراك الشعبي بصفة موحدة يحدد شكلها و تاريخها لاحقا.

في الأخير تدعو النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية جميع منخرطيها للتعبئة بالتواجد الدائم و المستمر في أماكن عملهم بمختلف المؤسسات الصحية لتلبية حاجات المواطنين في هذا الوضع المتأزم الذي تمر به البلاد.

المكتب الوطني — Le Président / الرئيس — Le Bureau National — Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

المجد و الخلود لشهدائنا الأبرار *** تحيا الجزائر
وحدة *** تضامن *** كرامة

Lyes MERABET

جهة الإصدار: النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية.

المصدر: "ما بعد قرارات بوتفليقة"، الخبر، 2019/3/12، شوهد في: 2019/12/22، في http://bit.ly/34HSDT5

الوثيقة (3)

بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية لإنجاح الإضراب والمسيرات السلمية

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية
UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

بيـان:2019/07

أمام تسارع الأحداث و تطورها في البلاد عقدت النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية اجتماعا طارئا بتاريخ 12 مارس 2019 لدراسة مستجدات الوضع ، و بعد نقاش معمق و مسؤول خلص إلى:

1- إن القرارات الواردة في رسالة السيد رئيس الجمهورية و التي تضمنت العدول عن الترشح لعهدة خامسة لم ترق في باقي أجزائها إلى مستوى تطلعاتنا و لم تستجب لمطالب الحراك الشعبي السلمي .
2- رفض الالتفاف و القفز على أهداف الحراك الشعبي السلمي.
3- الدعوة إلى احترام سيادة الشعب و إرادته.
4- التأكيد أن الحراك الشعبي السلمي هو الطريق الآمن و الصحيح لتحقيق المطالب الشعبية.
5- الدعوة إلى مرحلة انتقالية بوجوه جديدة تكون محل قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة بنظام جديد.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية تدعو الأساتذة و موظفو و عمال قطاع التربية الوطنية لإنجاح الإضراب و المسيرات السلمية ليوم الأربعاء 13 مارس 2019 عبر الوطن،

فكونوا في الموعد.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

جهة الإصدار: النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية.

المصدر: "بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية 07"، موقع "فيس بوك"، 2019/3/12، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/371GcDw

الوثيقة (4)

بيان حركة التقويم والتأصيل لحزب جبهة التحرير الوطني يطالب برحيل السلطة

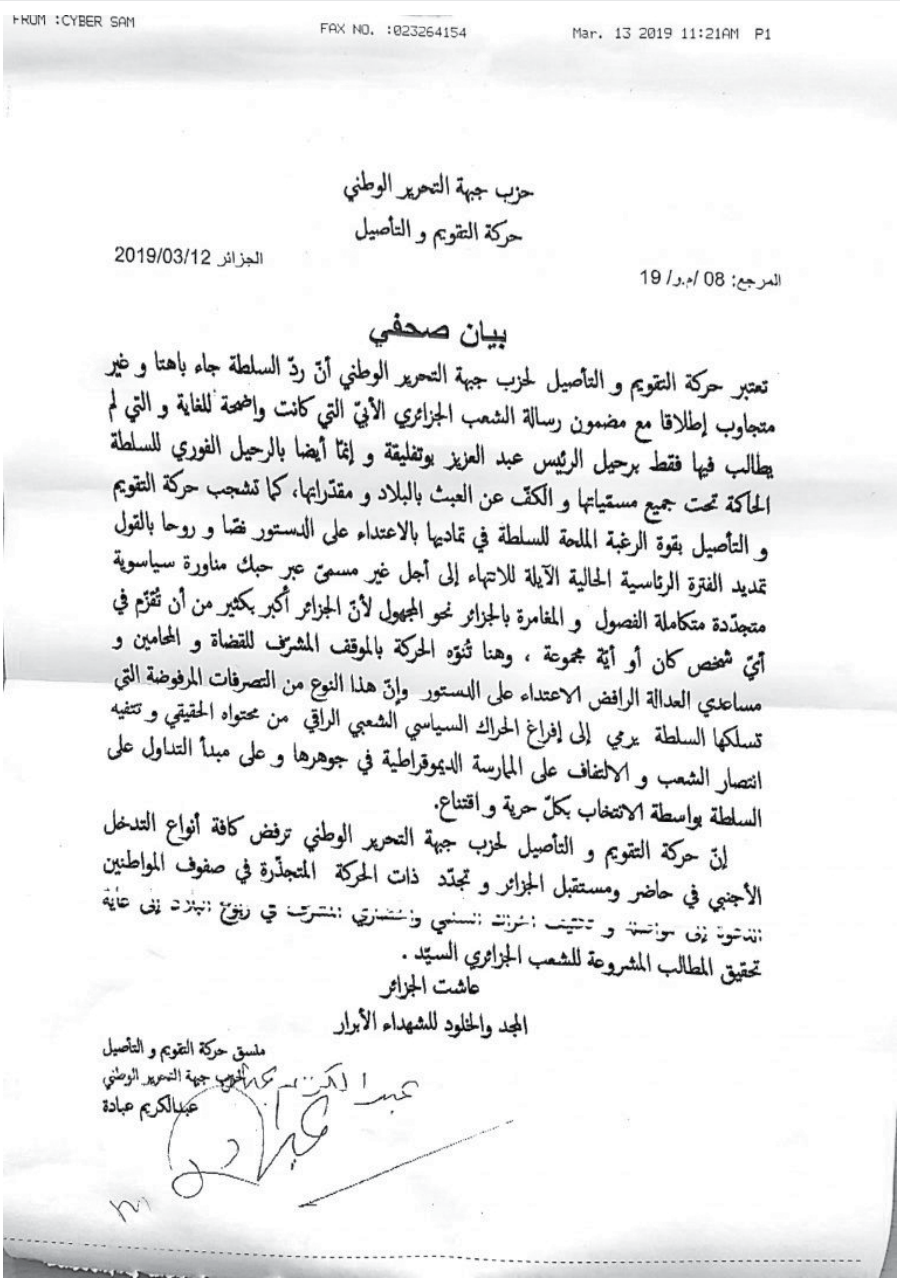

FROM :CYBER SAM FAX NO. :023264154 Mar. 13 2019 11:21AM P1

حزب جبهة التحرير الوطني
حركة التقويم و التأصيل

الجزائر 2019/03/12

المرجع: 08 /م.ر/ 19

بيان صحفي

تعتبر حركة التقويم و التأصيل لحزب جبهة التحرير الوطني أنّ ردّ السلطة جاء باهتا و غير متجاوب إطلاقا مع مضمون رسالة الشعب الجزائري الأبيّ التي كانت واضحة للغاية و التي لم يطالب فيها فقط برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و إنما أيضا بالرحيل الفوري للسلطة الحاكمة تحت جميع مستوياتها و الكفّ عن العبث بالبلاد و مقدّراتها، كما تشجب حركة التقويم و التأصيل بقوة الرغبة الملحة للسلطة في تماديها بالاعتداء على الدستور نصّا و روحا بالقول تمديد الفترة الرئاسية الحالية الآيلة للانتهاء إلى أجل غير مسمّى عبر حبك مناورة سياسوية متجدّدة متكاملة الفصول و المغامرة بالجزائر نحو المجهول لأنّ الجزائر أكبر بكثير من أن تُقزّم في أيّ شخص كان أو أيّة مجموعة ، وهنا تُنوّه الحركة بالموقف المشرّف للقضاة و المحامين و مساعدي العدالة الرافض الاعتداء على الدستور وإنّ هذا النوع من التصرفات المرفوضة التي تسلكها السلطة يرمي إلى إفراغ الحراك السياسي الشعبي الراقي من محتواه الحقيقي و تنفيه انتصار الشعب و الالتفاف على الممارسة الديموقراطية في جوهرها و على مبدأ التداول على السلطة بواسطة الانتخاب بكلّ حرية و اقتناع.

إنّ حركة التقويم و التأصيل لحزب جبهة التحرير الوطني ترفض كافة أنواع التدخل الأجنبي في حاضر ومستقبل الجزائر و تجدّد ذات الحركة المتجذّرة في صفوف المواطنين [illegible] تحقيق المطالب المشروعة للشعب الجزائري السيّد .

عاشت الجزائر

المجد والخلود للشهداء الأبرار

منسق حركة التقويم و التأصيل
لحزب جبهة التحرير الوطني
عبدالكريم عبادة

جهة الإصدار: حزب جبهة التحرير الوطني حركة التقويم والتأصيل.

المصدر: "حركة تقويم الأفالان تدعو لمواصلة الحراك"، الخبر، 2019/3/12، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2YO1ReE

الوثيقة (5)

بيان حركة مجتمع السلم – حمس يدعو إلى التغليب لغة الحوار في الجزائر

حركة مجتمع السلم - حمس
١٢ مارس ·

#بيان
اجتمع المكتب التنفيذي الوطني لحركة مجتمع السلم في لقائه الأسبوعي يوم الثلاثاء 12 مارس ودرس التطورات السياسية والوضع العام في البلاد، وبعد النقاش المستفيض ودراسة مختلف جوانب الموضوع والاستماع إلى آراء المسؤولين التي وصلتنا من داخل الحركة في مختلف الولايات والجالية الجزائرية والهياكل والمؤسسات وأهل الرأي من محبي الحركة وفي محيطها قرر ما يلي:
أولا: يعتبر المكتب التنفيذي الوطني أن الإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهورية لا ترقى إلى طموحات الشعب الجزائري الذي خرج بالملايين في مختلف الولايات يطالب بتغيير فعلي، وأن هذه الإجراءات هي التفاف على إرادة الجزائريين يقصد بها تفويت الفرصة التاريخية للانتقال بالجزائر نحو تجسيد الإرادة الشعبية والتخلص نهائيا من النظرة الأحادية الفوقية.
ثانيا: يؤكد أن إجراءات التأجيل التي أُعلن عنها لا تتوافق مع مبادرة حركة مجتمع السلم التي عرضتها على الرئاسة والمعارضة بكل شفافية ووضوح، وهي إفراغ لمحتواها واستعمال لصدقيتها ومصداقيتها لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، ومن الفروق الجوهرية بين قرارات رئاسة الجمهورية لتأجيل الانتخابات ومبادرة حركة مجتمع السلم التي سلمت للرئاسة مكتوبة واطلعت عليه جل الأحزاب والشخصيات المعارضة ما يلي:
1. تفتقد كلية لمبدأ التوافق الذي دعت إليه الحركة منذ الصائفة الماضية والذي لم تسع له السلطة مطلقا بأي شكل من أشكال من خلال الحوار المسؤول والمباشر معتمدة على ذهنية الانفراد والأحادية المعهودة والتأثيرات الخارجية، والاكتفاء بالتوافقات بين أجنحتها فحسب دون أي اعتبار لمطالب الجماهير الداعية لتغيير قواعد اللعبة كلية ولا لنضالات الطبقة السياسية الوطنية الصادقة.
2. تفتقد إلى الإطار القانوني والدستوري الذي حرصت عليه الحركة منذ اللحظة الأولى في حواراتها مع رئاسة الجمهورية والأحزاب والشخصيات حيث أن الحركة دعت في حالة تحقق التوافق الوطني -باعتباره عقدا اجتماعيا جديدا -إلى تعديل دستوري جزئي متوافق عليه يبيح التأجيل.
3. لا تحدد هذه الإجراءات آليات الاتفاق على الإصلاحات العميقة والاكتفاء بالحديث عن ندوة وطنية قد تكون هي أداة تمييع الإصلاحات بعد توقف الحراك الشعبي.
4. لا تتضمن تشكيل حكومة توافقية ترأسها شخصية توافقية تشرف على إنجاز الإصلاحات المتوافق عليها.
5. غير محددة بفترة زمنية من ستة أشهر إلى سنة مثلما ذكر في مبادرة الحركة وما طلبه العديد من الأحزاب والشخصيات، مما يجعل الإجراءات المعلن عنها تمديدا للعهدة الرابعة لا تأجيلا للانتخابات.
ثالثا: وعلى هذا الأساس تعلن الحركة بأن مبادرتها كان يمكن أن تكون حلا سلسا للأزمة لو طبقت في وقتها قبل الحراك الشعبي، ومع ذلك لا تزال الحركة متمسكة بروح "مبادرة التوافق الوطني" وتأجيل

مجتمعة في لقائها الأخير. وتدعو السلطة للاستماع لصوت الشعب، وتبقى منفتحة لأي مبادرة أخرى تحقق التحول السياسي السلس والآمن والخادم للمصلحة العامة وليس لمصلحة العصب الحاكمة أو الزمر المتعطشة للوصول للسلطة على حساب الهبة الشعبية العظيمة.

رابعا: وبالرغم من تثمين الحركة اتفاق المعارضة على مطلب تأجيل الانتخابات في البندين 5-6 من البيان المعلن يوم الخميس 07 مارس 2019 فإنها تحملها مسؤولية عدم قدرتها على الاتفاق على رؤية سياسية كاملة وعدم اتفاقها على آليات محددة للانتقال السياسي والاكتفاء بتوجيه السهام لبعضها البعض بالمزايدات والاتهامات الجوفاء التي لا تنفع البلد في هذا الظرف العصيب الذي تمر به الجزائر، ومحاولة البعض ركوب موجة الحراك الشعبي بالمزايدات التي لا طائل منها.

خامسا: تؤكد الحركة بأن البوصلة الوحيدة التي تحدد وجهتها السياسية في ظل التطورات المتسارعة القائمة هي الإرادة الشعبية الجماعية الجامعة التي تجاوزت الصراعات الحزبية، والمزايدات الأيديولوجية، عبر المسيرات التاريخية العظيمة التي التحمت معها الحركة بقياداتها ومناضليها مركزيا ومحليا منذ اللحظة الأولى كمواطنين شرفاء نزهاء لا تحدوهم إلا المصلحة الوطنية التي صارت تُعرف في الميدان لا في صالونات السياسيين، ولا في المخابر المظلمة للسلطة السياسية التي فقدت القدرة على فرض إرادتها الفوقية المعهودة.

سادسا: تدعو الحركة جميع الأطراف إلى تغليب لغة الحوار الذي لا يقصي أحدا في الطبقة السياسية والمجتمع المدني ويشمل شباب الحراك الشعبي بما يجسد التوجه الوطني الصادق نحو ما يحقق الانتقال الديمقراطي السلس المتفاوض عليه كما نصت عليه وثيقة مزافران ومبادرة التوافق الوطني وما تطلبه الجموع في الساحات، على شاكلة ما حدث في العديد من الدول التي مرت بظروف مشابهة أو أصعب من ظروفنا.

سابعا: وفي الأخير تثمن الحركة مجددا الأداء السلمي الحضاري المبدع الذي صنعه الجزائريون في مسيرات الجمعة الثلاث، وعدم الانحراف نحو العنف بأي شكل من الأشكال، فالجزائر بلد عظيم يكفي جميع أبنائه، وبإمكانه أن يصنع تجربة فذة نسعد بها جميعا ويقتدي بها غيرنا.

تحيا الجزائر

الوفاء لبيان أول نوفمبر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

د. عبد الرزاق مقري

رئيس الحركة

جهة الإصدار: حركة مجتمع السلم - حمس.

المصدر: "بيان المكتب الوطني للحركة 12 مارس"، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم، 2019/3/12، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2POCdEx

الوثيقة (6)

بيان مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين يؤيد الحراك الشعبي السلمي في الجزائر

الاتحـــاد الوطـــني لمنظمـــات المحاميـــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
الهكنة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر - الهاتف / الفاكس : 023.24.07.14 - 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ

بيـــان مجلـــس الاتـــحاد

ـ ان مجلس الاتحاد بعد تقييمه للتطورات الأخيرة على الساحة الوطنية، و بعد المشاورة بين أعضائه يصدر البيان التالي:

أولا: يتمسك مجلس الاتحاد بالبيان الصادر في 2019/03/06 المؤيد و المثمن للحراك الشعبي السلمي المطالب بتأجيل الانتخابات الرئاسية و تغيير نظام الحكم.

ثانيا: ان الاجراءات الأخيرة المعلن عنها من رئاسة الجمهورية غير مقبولة كونها لا تلبي المطالب الشعبية بتغيير النظام و ليس في تمديد عمره، كما أن هذه الاجراءات تصطدم ببنود الدستور الأمر الذي يعد خروجا عن الشرعية الدستورية.

ثالثا: ان تأسيس مرحلة انتقالية قصيرة المدى بات ضرورة حتمية من أجل انتخابات رئاسية ذات مصداقية تتم في أجواء هادئة.

رابعا: ان الجزائر تمر بمنعطف تاريخي و تهددها مخاطر جمة لذا يتعين على السلطة القائمة الإسراع في فتح حوار عاجل مع الحراك الشعبي و المعارضة لايجاد المخارج الدستورية و السياسية لتشكيل حكومة حيادية توافقية مقبولة من الحراك الشعبي لتسيير هذه المرحلة الانتقالية مع التأكيد بأن هذه الحكومة يجب أن تكون ذات سيادة و بصلاحيات تنفيذية كاملة باعلان دستوري مؤقت و تقتصر مهمتها على تسيير المرحلة الانتقالية و الاعداد و الاشراف على الانتخابات الرئاسية المقبلة، مع العلم بأن هذه الحلول ممكنة إذا توفرت الارادة السياسية الجادة و النوايا الحسنة لمصلحة الوطن.

خامسا: يدعو مجلس الاتحاد جميع الزميلات و الزملاء المحامين باعتبارهم أبناء الشعب للبقاء مجندين و مساندين للحراك الشعبي السلمي.

يبقى المجلس الاتحاد في اجتماع مفتوح.

عاشت الجزائر حرة مستقلة و ديمقراطية
المجد و الخلود لشهدائنا الابرار

حرر بالجزائر يوم 2019/03/12

عن مجلس الاتحاد
رئيس الاتحاد
الاستاذ احمد ساعي

الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين
الرئيس
U. N. O. A

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين.

المصدر: "الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين يطعن"، من الجزائر، 2019/3/13، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2GvX22s

الوثيقة (7)

بيان اللقاء التشاوري الخامس للمعارضة يؤكد تأييد الحراك ويرفض التدخل الأجنبي ويدعو إلى حوار وطني

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان اللقاء التشاوري الخامس

في الاجتماع الخامس التشاوري للمعارضة المشاركة فيه بجميع أطيافها بما فيها نشطاء من الهبة الشعبية السلمية، بمقر جبهة العدالة و التنمية بابا أحسن – الجزائر -، وبعد تثمين نتائج اللقاءات والمواقف السابقة المعبر عنها، وتجند الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ، دار نقاش بين الحضور تميز بالعمق و الوضوح و القوة كما تدخل بعض الشباب من الهبة الشعبية السلمية، و تناول الاجتماع تطورات الأوضاع والظروف التاريخية الاستثنائية التي تمر بها البلاد وخاصة ما أقدمت عليه السلطة السياسية من خطوات لا ترقى لمطالب الشعب وأكد الحضور:

1- رفض قرارات الرئيس شكلا ومضمونا واعتبارها تمديدا للعهدة الرابعة بعد رفض الشعب للخامسة .

2- اعتبار أن السلطة القائمة لا يمكن أن تستمر خارج أي ترتيب دستوري وضد الإرادة الشعبية، وهي غير مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية، بل أن استمرارها كسلطة فعليه يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار والأمن الوطنين.

3- دعوة جميع النواب الشرفاء والعقلاء للانسحاب من البرلمان بغرفتيه .

4- تأكيد مساندتنا للهبة الشعبية لتحقيق مطالبها بالاستمرار في المشاركة معها في هبتها وإسنادها مع إدانة الاستخفاف بها واحتقار مطالبها، وشجب تعنت أصحاب القرار إزاءها والدعوة لتجند بقوة وسلمية لإنجاح مسيرات الجمعة .

5- تجديد رفضنا بقوة أي تدخل أجنبي تحت أي شكل من الأشكال في شؤوننا الداخلية ونستنكر سعي السلطة للاستعانة بالخارج للالتفاف على الهبة الشعبية السلمية.

6- حرصا منا على الحفاظ على الإجماع الوطني حول الجيش الوطني الشعبي وحول مهامه الدستورية نرفض إقحامه في التجاذبات السياسية .

7- الدعوة لعقد لقاء وطني مفتوح يجمع الجبهة الرافضة لمسلك السلطة اعتبارا للخطر الذي يمثله على الاستقرار الوطني ووحدة الأمة، بهدف إجراء حوار جاد لصياغة المطالب الشعبية ووضع خريطة طريق للانتقال الديمقراطي وبناء نظام حكم جديد بعيدا عن إملاءات القوى غير الدستورية التي تحكم البلاد.

الجزائر: الأربعاء 13 مارس 2019 الموافق لـ: 07 رجب 1440 هـ

جهة الإصدار: موقع فيسبوك.

المصدر: لم تنشر الوثيقة سوى صفحة واحدة على "فيسبوك" وتم حذفها لاحقًا، وهناك مواقع إعلامية كثيرة ذكرت خبر انعقاد اللقاء التشاوري الخامس يوم 13 آذار/ مارس 2019، لكنها لم ترفق الوثيقة مع الخبر.

الوثيقة (8)

بيان النقابات المستقلة لمختلف القطاعات

النقـــــابات المستقلة لمختلف القطاعات

UNPEF-CNAPESTE-SNAPEST-SNPSP-SNTE-SNAP-CNII-SNTFP-SATEF-CELA-SNVFAP-CNES

الجزائر في:14 مارس2019

بيـان:2019/02

- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات توجه تحية إكبار وتقدير للشعب الجزائري الذي أعاد الأمل في بناء جزائر جديدة مؤكدا تجذره وارتباطه بأرضه وجزائريته وإصراره على حريته من خلال حراكه السلمي والتاريخي.
- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات تجدد دعمها ومساندتها للمطالب المشروعة المعبر عنها في إطار الحراك الشعبي السلمي المستمر منذ 22 فيفري 2019.
- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات عقدت اجتماعاً استثنائيا يوم 14 مارس 2019 والذي توج بالقرارات التالية:

1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية والقرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
2- رفض كل محاولات الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية واحترام سيادة الشعب.
3- المطالبة بمرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية تقنوقراطية تكون محلّ قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة ونظام جديد.
4- الدعوة للمشاركة القوية في مسيرات الجمعة.

إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات ترفض رفضا قاطعا أيّ تدخل أجنبي، وتشيد بالتلاحم الشعبي لتقوية الجبهة الداخلية والحفاظ على وحدة الشعب وسلامة الوطن.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

جهة الإصدار: النقابات المستقلة لمختلف القطاعات.

المصدر: "النقابات المستقلة ترفض الحوار مع الحكومة"، بوابة الشروق، 2019/3/14، شوهد في 2019/12/22، في: https://bit.ly/2XvEj1w

الوثيقة (9)

بيان المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الرافض للالتفاف على مطالب الحراك

المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي
Conseil National des Enseignants du Supérieur
وصل إعتماد رقم : 47/ر ت الصادر عن وزارة العمل بتاريخ 1992/01/07
المقر الوطني: 08 شارع أرزقي حماني (شاراس سابقا) الجزائر العاصمة
Mob 0771731852

بيان للرأي العام

إن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي - CNES - ، ينهي لكافة المنخرطين والأساتذة الجامعين وكذا الراى العام الوطني، ان الوزير الأول المعين مؤخرا، وفي إطار مساعية التشاورية وجه دعوة رسمية لنقابتنا لحضور أجتماع يوم 18-03-2019 بمقر الحكومة . إلا أن المكتب الوطني وبالنظر للحراك الشعبي التاريخي ومطالبه الشرعية القاضية بتغيير النظام السياسي والذى إنخرطت فيه نقابتنا منذ 2019/02/22 وكافة أساتذة التعليم العالي . قرر رفض الدعوة تماشيا مع الموقف المبدئي لنقابتنا الرافض لأية مساومات أو مناورات التي من شأنها الإلتفاف علي هذا الحراك ومطالبه المشروعة . كما يجدد المجلس الوطنى لاساتذة التعليم العالي إنخراطه ومرافقته لهذا الحراك .

في 17-03-2019
عن المكتب الوطني

المنسق الوطني
عزي عبد المالك

جهة الإصدار: المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.

المصدر: "المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي يرفض دعوة بدوي"، البلاد، 2019/3/18، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2NYK8Ag

الوثيقة (10)

بيان الاتحاد العام للعمال الجزائريين داعم للحراك السلمي

الإتحـــاد العـــام للعمـــال الجـــزائريـــين
ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵅⴰⵎⵎⴰⵍⵏ ⵅⴰⵎⵎⴰⵍⵏ
Union Générale des Travailleurs Algériens

الاتحـاد الولائـي عنـابـة
المعهد النقابي شاطئ ريزي عمر

بيـــــان

نحن اللجنة التنفيذية للاتحاد الولائي عنابة و على رأسها أمينها العام السيد : **فريتـــح كمـــال** وكذا الاتحادات المحلية ، أتوجه إلى كل العاملات و العاملين بالولاية و المنخرطين تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فنحن قبل أن نكون جزائريين فنحن عمال وقبل أن نكون عمال فنحن من الشعب و لذا نزكي و نثمن الحراك الشعبي السلمي فإن الصرخة المنبعثة من قلب المظاهرات و خاصة من شبابنا الرائع الذي عبر بشكل مشروع عن الطموح الكبير للجزائر.

كما نحيي التحضر و الروح الوطنية التي تحلت بها المسيرات الشعبية و كذا الموقف **المسؤول و المهني و المثالي لقوات الأمن.**

عاش الاتحاد العام للعمال الجزائريين

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

UGTA

E-mail :uw-annaba@ugta.dz **الفاكس:(038) 45.78.65** **ف : (038) 45.78.65**

جهة الإصدار: الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

المصدر: "مباشر: الحراك يتواصل"، الخبر، 2019/3/17، شوهد في: 2019/12/22، في http://bit.ly/2XQThu1

الوثيقة (11)

بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية الرافض لتمديد العهدة الرئاسية

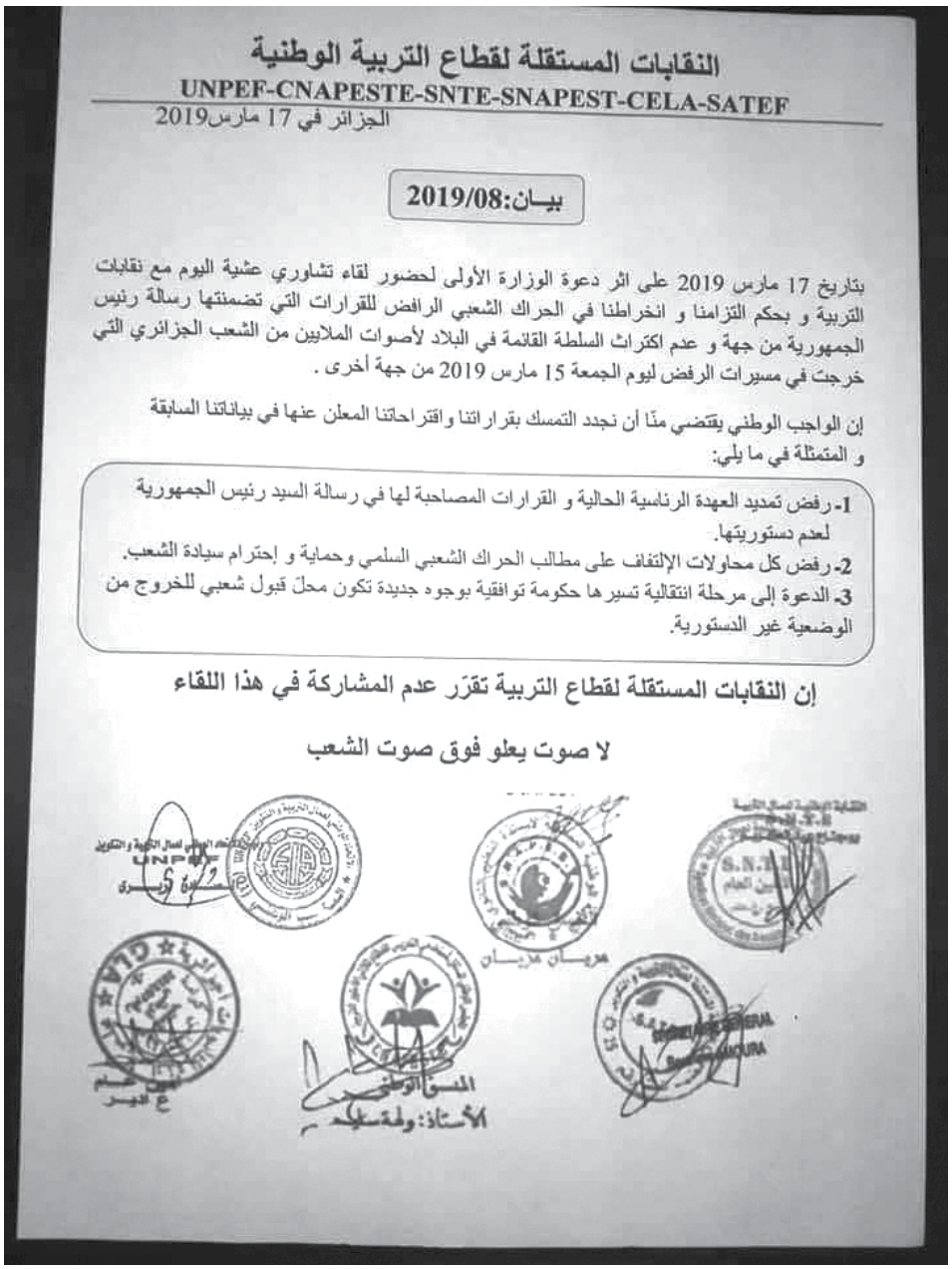

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية

UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

الجزائر في 17 مارس2019

بيـان:2019/08

بتاريخ 17 مارس 2019 على اثر دعوة الوزارة الأولى لحضور لقاء تشاوري عشية اليوم مع نقابات التربية و بحكم التزامنا و انخراطنا في الحراك الشعبي الرافض للقرارات التي تضمنتها رسالة رئيس الجمهورية من جهة و عدم اكتراث السلطة القائمة في البلاد لأصوات الملايين من الشعب الجزائري التي خرجت في مسيرات الرفض ليوم الجمعة 15 مارس 2019 من جهة أخرى .

إن الواجب الوطني يقتضي منّا أن نجدد التمسك بقراراتنا واقتراحاتنا المعلن عنها في بياناتنا السابقة و المتمثلة في ما يلي:

1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية و القرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
2- رفض كل محاولات الإلتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية و إحترام سيادة الشعب.
3- الدعوة إلى مرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية بوجوه جديدة تكون محلّ قبول شعبي للخروج من الوضعية غير الدستورية.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية تقرّر عدم المشاركة في هذا اللقاء

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

جهة الإصدار: النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية.

المصدر: "مباشر: الحراك يتواصل"، الخبر، 2019/3/17، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2XQThu1

الوثيقة (12)

بيان التجمع الوطني الديمقراطي يؤيد المطالب السلمية للجزائريين

التجمع الوطني الديمقراطي
RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE
أمل – عمل - تضامن

الأمين العام

رقم: /أ.ع/19

الجزائر في: 17 مارس 2019

إلى الأخوات والإخوة مناضلي التجمع الوطني الديمقراطي،
تحت إشراف السيدات والسادة أمناء المكاتب الولائية للحزب.

أخواتي المناضلات، إخواني المناضلين..

يسعدني أن أتوجه إليكم بهذه الرسالة وأنا بين أحضان عائلتي السياسية التجمع الوطني الديمقراطي، مجنّد لخدمة حزبنا وللمساهمة في خدمة وطننا الغالي الجزائر.

صحيح أنّ الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، في الفترة الأخيرة، لا تترك مجالا للارتياح، إن على مستوانا كأشخاص أو على مستوى عائلتنا السياسية. غير أنّه موازاة مع أدائنا لمهامنا بصدق وتفاني تجاه الجزائر، لابد علينا كذلك التكفل بشؤون حزبنا.

فأخوكم المجنّد لخدمتكم، قد قضى مؤخرا خمس (5) سنوات متتالية، كعربون جديد، في خدمة الجزائر دون كلل أو ملل، وكذا في دعم رئيس الجمهورية في كل الظروف، وهذا بشهادة الخصم قبل الصديق.

كما كان التجمع الوطني الديمقراطي دائما في الخط الأمامي لخدمة الجزائر والدفاع عن مواقفها ودعم قيادة البلاد وعلى رأسها المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

وقد تقاسمنا طوال هذه المسيرة أفراح شعبنا بإنجازاته التنموية، كما كان لعائلتنا السياسية شرف تزكيتها من طرف المواطنين الذين انتخبوا على قوائمنا خلال الاستحقاقات الانتخابية الماضية. ولم تخلو هذه المسيرة كذلك من تعرض حزبنا لضربات موجعة تجرّع آلامها في صمت فرضته روحه الوطنية.

بالفعل، إنّ الظرف الراهن يتطلب منا التفرغ بكل قوانا وبوحدة صفوفنا للمساهمة في تجاوز الجزائر لأزمتها الحالية من خلال تغليب التعقل في خدمة المصلحة الوطنية.

2/1

إنّ هذه الغاية الوطنية النبيلة تستوقفنا جميعا للعمل على رصّ صفوف حزبنا، بغية تجنيد كافة طاقاتنا الحيّة في المجتمع لبسط السكينة والتعقل، قصد تجسيد التغيير المنشود بطرق منتظمة تحمي استقرار الدولة وسلامة البلاد.

وفي هذا الإطار، سنعمل بعون الله، على مستوى المكتب الوطني وكذا مع أمناء المكاتب الولائية لتحقيق هذه الغاية. وبهذا الخصوص، سأعقد عما قريب لقاءً مع أمناء المكاتب الولائية لتعزيز معالم خطة العمل للغرض المشار إليه أعلاه.

وفي نفس السياق، سيدافع التجمع الوطني الديمقراطي عند مشاركته في الاستشارات والمشاورات والحوارات، على قناعة أساسية، وهي إلزامية قبول الجميع التنازلات التي من شأنها إقناع المواطنين بمصداقية الانتقال الديمقراطي السلس المعروض من طرف السيد رئيس الجمهورية، باعتبارها تنازلات يمكن أن تقنع كذلك أطياف الساحة السياسية برمتها، ولاسيما المعارضة، للمشاركة في الندوة الوطنية والعمل فيها بكل سيادة وديمقراطية على تعديل الدستور وإعداد قانون انتخابات جديد وكذا تأسيس الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات.

أخواتي المناضلات، إخواني المناضلين..

بالأمس القريب، ساهم أبناء التجمع الوطني الديمقراطي بشجاعة في بقاء الجزائر شامخة في معركتها ضد الإرهاب. ونحن مقتنعون اليوم، كأفراد لهذه العائلة السياسية أنّ لاشيء أغلى من إنقاذ الجزائر من أي مأزق أو أزمة تعترضها. فلا حُكم ولا سلطة أغلى من الجزائر.

فمثلما يحيّي الجميع المطالب السلمية لشعبنا فلابد من الاستجابة لها في أقرب الآجال، حتى نجنّب بلادنا أي انزلاق لا قدّر الله، وحتى تستعيد الجزائر أنفاسها لمواصلة مسار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما رغبت، أخواتي، إخواني المناضلين، مقاسمتكم إياه، وهذه رسالتي لكم بمثابة خارطة طريق سنعمل على تجسيدها معاً من أجل الجزائر.

تقبلوا مني تحياتي الأخوية والنضالية.

أخوكم
الأمين العام
للتجمع الوطني الديمقراطي
أحمد أويحي

2/2

جهة الإصدار: التجمع الوطني الديمقراطي.

المصدر: "عاجل/ حديث عن استقالة أحمد أويحي وتعويضه بأحمد نوي"، الجزائر اليوم، 2019/3/18، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2ENknLv

الوثيقة (13)

بيان جبهة المستقبل يؤكد على تطبيق الدستور لضمان انتقال سلس للسلطة

جبهة المستقبل
Front El Moustakbal
حوار - استقرار - ازدهار

الجزائر في : 2019/03/ 22

بـــيـــان

لخامس جمعة على التوالي ، لم يدخر الشعب الجزائري من خلال مسيراته ، أي جهد في التعبير عن مطالب شرعية تحمل وعيا ونضجا سياسيين يشهد لهما الداخل والخارج ، ولا صوت يعلو على صوت الشعب .

-إن المكتب الوطني لحزب جبهة المستقبل تابع عن قرب و بكل اهتمام لمراحل الحراك الذي تعيشه البلاد ، وأكد في كل مرة خلال اجتماعاته في دورته المفتوحة على تأييده ومشاركته الشعب الجزائري في مطالبه الشرعية ، وأمام تعنت السلطة وعقم مبادراتها فإن حزب جبهة المستقبل يبادر بخطة مدروسة بكل واقعية و بصيرة ودون الخروج عن نطاق أحكام الدستور.

- حرصا منه على أمن وسلامة وقيام مؤسسات الدولة وتفاديا لأي إنزلاقات قد تؤدي إلى وضع خطير يهدد البلاد.
- إيمانا منه ، و وفاءا لمبدأ أن الحوار هو أفضل السبل الحضارية لتفادي الأزمات وحلها.
- وعيا منه بالدور المحوري الذي يضطلع به كهيئة دستورية فاعلة في الساحة السياسية .

و عليه فإن حزب جبهة المستقبل يبادر بمايلي

أولا: تفعيل المادة 102 من الدستور ويكون ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:"إما عن طريق تقديم السيد الرئيس استقالته قبل انتهاء عهدته .

"أو بمبادرة من المجلس الدستوري الذي يجتمع وجوبا لإعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بعد استكمال الإجراءات الدستورية.

Tél./ Fax : 00 213 (0) 21 68 75 01 الهاتف الفاكس :
E-mail : parti.fm.info@gmail.com البريد الالكتروني :
Site Web : www.frontelmoustakbal.dz الموقع الالكتروني :

جبهة المستقبل
Front El Moustakbal
حوار - استقرار - ازدهار

ثانيا: تولي السيد رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة 90 يوما تنظم و تجرى خلالها انتخابات رئاسية .

ثالثا: تفعيل المادة 194 من الدستور واستحداث هيئة عليا لمراقبة الانتخابات ، مع توسيع صلاحياتها الى تنظيم ومراقبة الانتخابات والإعلان على نتائجها .

رابعا: الإبقاء أثناء هذه المرحلة على كل المؤسسات الموجودة و ذلك حفاظا على السير العادي لشؤون الدولة .

إن حزب جبهة المستقبل الذي بادر سنة 2014 بفكرة الجمهورية الثانية التي أرادها أن تكون بطريقة سلسة بعيدة عن كل أشكال العنف وليس على أنقاض الجمهورية الأولى .

كما يؤكد أنه لا مناص من تطبيق الدستور لضمان انتقال سلس و آمن للسلطة ، و تجسيد التداول عليها بالطرق الشرعية .

رئاسة الحزب
FRONT EL-MOUSTAKBAL

Tél./ Fax : 00 213 (0) 21 68 75 01 الهاتف/الفاكس :
E-mail : parti.fm.info@gmail.com البريد الالكتروني:
Site Web : www.frontelmoustakbal.dz الموقع الالكتروني :

جهة الإصدار: جبهة المستقبل.

المصدر: "جبهة المستقبل مغنية"، موقع "فيسبوك"، 2019/3/23، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2Midi9X

الوثيقة (14)

بيان التجمع الوطني الديمقراطي يطالب باستقالة أحمد أويحيى

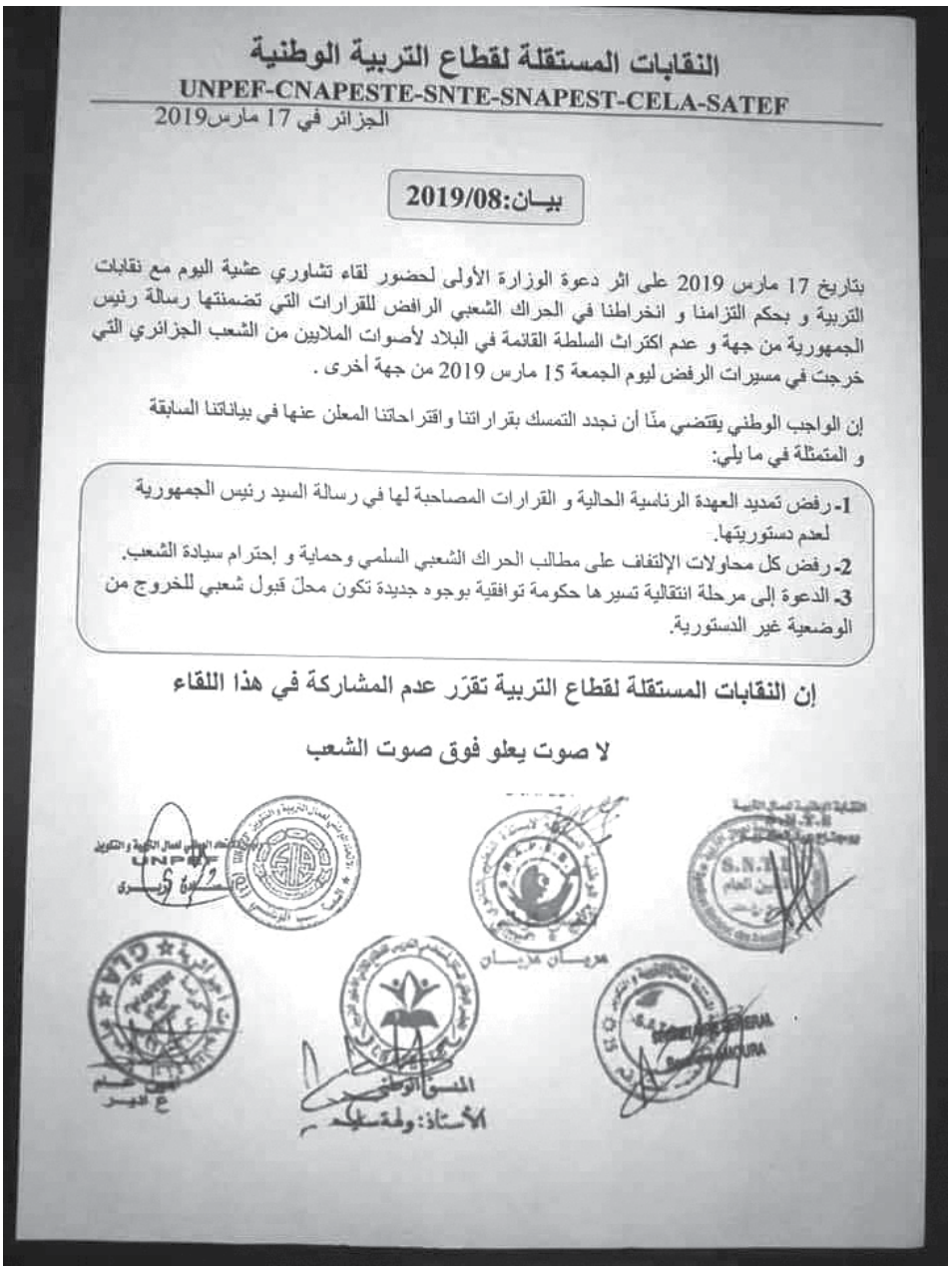

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية

UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

الجزائر في 17 مارس2019

بيـان:2019/08

بتاريخ 17 مارس 2019 على اثر دعوة الوزارة الأولى لحضور لقاء تشاوري عشية اليوم مع نقابات التربية و بحكم التزامنا و انخراطنا في الحراك الشعبي الرافض للقرارات التي تضمنتها رسالة رئيس الجمهورية من جهة و عدم اكتراث السلطة القائمة في البلاد لأصوات الملايين من الشعب الجزائري التي خرجت في مسيرات الرفض ليوم الجمعة 15 مارس 2019 من جهة أخرى .

إن الواجب الوطني يقتضي منّا أن نجدد التمسك بقراراتنا واقتراحاتنا المعلن عنها في بياناتنا السابقة و المتمثلة في ما يلي:

1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية و القرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
2- رفض كل محاولات الإلتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية و إحترام سيادة الشعب.
3- الدعوة إلى مرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية بوجود جديدة تكون محل قبول شعبي للخروج من الوضعية غير الدستورية.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية تقرّر عدم المشاركة في هذا اللقاء

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

المنسق الوطني
الأستاذ: ولمة سليم

جهة الإصدار: التجمع الوطني الديمقراطي.

المصدر: "باتنة: منتخبو ومناضلو الأرندي يطالبون أويحيى بالاستقالة"، الخبر، 2019/3/23، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/32va21L

الوثيقة (15)

بينا اللقاء التشاوري السادس لفعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللقاء التشاوري السادس

لـ "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب"

إن المجتمعين من شخصيات وطنية و أحزاب ونقابات ومثقفين وفاعلين سياسيين بمقر جبهة العدالة والتنمية بباب أحسن - الجزائر - بتاريخ 17 رجب 1440 هـ الموافق 23 مارس 2019، و استمرارا للقاءات التشاورية السابقة الداعمة للهبة الشعبية السلمية و بعد نقاش تشاوري مفتوح و مسؤول خلصوا إلى مايلي :

1- تسمية جلسات التشاور بـ: "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب"

2- توجيه نداء للشعب الجزائري للاستمرار في الحراك والانتباه لكل محاولات الاختراق أو الإضعاف أو الالتفاف حول مطالبه. وأن لا يتوقف عن ذلك إلى غاية تحقيق مطالبه.

3- اقتراح خارطة الطريق لحل سياسي في إطار الشرعية الشعبية المنصوص عليها في المادة 07 من الدستور و تنفذ بعد انقضاء العهدة الرئاسية الحالية. و تتمثل في:

أ- الإقرار بمرحلة انتقالية قصيرة، يتم فيها نقل صلاحيات الرئيس المنتهية عهدته لهيئة رئاسية .

ب- دعوة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي للاستجابة لمطالب الشعب والمساعدة على تحقيقها في إطار احترام الشرعية الشعبية.

ت- تشكيل الهيئة الرئاسية من شخصيات وطنية مشهود لها بالمصداقية والنزاهة والكفاءة، تلبي مطالب الشعب، وتلتزم أعضاؤها بالامتناع عن الترشح أو الترشيح في الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة .

ج- تتولى الهيئة الرئاسية صلاحيات رئيس الدولة وتقوم بالمهام التالية :

1- تعيين حكومة كفاءات وطنية لتصريف الأعمال.

2- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات.

3- تعديل قانون الانتخابات بما يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

د- اتفق الحضور على الاستمرار في المشاورات حول القضايا والخطوات المكملة لها بما يضمن تحقيق مطالب الشعب.

هـ - تحدد فترة تجسيد بنود خارطة الطريق في أجل لا يتجاوز الستة أشهر .

و- يؤكد الحضور على الاستمرار في النقاش حول خارطة الطريق لوضع التفاصيل اللازمة والآليات المناسبة لتحقيق مطالب الشعب، واستعدادهم لدراسة مقترحات أخرى تلبي مطالب الشعب.

ز- التنديد بالحملة التي يقوم بها وزير الخارجية عبر مختلف الدول الأجنبية والرامية إلى تشويه الهبة الشعبية السلمية والالتفاف حول مطالبها.

جهة الإصدار: اللقاء التشاوري السادس لفعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب.

المصدر: "البيان السادس للقاء التشاوري للمعارضة في الجزائر"، موقع توتير، 2019/3/24، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2SbKZhr

الوثيقة (16)

بيان تفعيل المادة 102 من الدستور الجزائري

أكد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، على أن الحل الكفيل بالخروج من الأزمة التي تمر بها الجزائر "منصوص عليه في المادة 102 من الدستور"، وذلك في كلمة ألقاها خلال زيارة عمل وتفتيش إلى الناحية العسكرية الرابعة بورقلة، قال فيها "يتعين بل يجب تبني حل يكفل الخروج من الأزمة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، وهو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شأنه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولا من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته 102".

جهة الإصدار: وكالة الأنباء الجزائرية.

المصدر: "الحل للخروج من الأزمة منصوص عليه في المادة 102 من الدستور (قايد صالح)"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/3/26، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/399gXRn

الوثيقة (17)

بيان حركة عزم يؤكد على تعيين حكومة كفاءات واستقالة رئيس مجلس الأمة واستقالة رئيس المجلس الدستوري

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

الجزائر في: 26 مارس 2019

تابعت حركة عزم باهتمام تدخل الفريق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي نائب وزير الدفاع الوطني السيد أحمد قايد صالح اليوم وما قدمه من اقتراح للحل بتفعيل المادة 102 من الدستور والتي تعني اجتماع المجلس الدستوري وجوبا لإعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية.

إلا أننا في عزم نرى أن تفعيل المادة 102 فقط غير كاف بل يجب أن يسبق تطبيق هذا المقترح الدستوري جملة من الإجراءات التي ستتصاعد لا محالة في السير نحو التغيير الذي ينشده الشعب الجزائري قبل اجتماع المجلس الدستوري وإعلان حالة الشغور.

نوجز أهم الإجراءات الواجب اتخاذها قبل تفعيل المادة 102 فيما يلي:

1- تعيين حكومة كفاءات وطنية برئاسة شخصية ذات تاريخ سياسي نظيف .
2- استقالة رئيس مجلس الأمة وتعويضه بشخصية وطنية مقبولة شعبياً .
3- استقالة رئيس المجلس الدستوري وتعيين شخصية مشهود لها بالنزاهة والكفاءة وتحظى بالإجماع .
4- إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات وتنظيمها لضمان انتخابات نزيهة وشفافة يسهر عليها قضاء حر ومستقل، ثم العودة إلى المسار الانتخابي بشكل عادي .

إننا في حركة عزم مؤمنون أن الشعب هو السيد وأنه مصدر كل السلطات، وأن الخيارات والحلول يجب أن يكون مصدرها الشعب الجزائري، وأي حل لا ينسجم مع تطلعاته يستلزم منا النضال أكثر إلى غاية الوصول للدولة التي ننشدها جميعا، دولة مدنية تحترم الدستور وقوانين الجمهورية في إطار بيان نوفمبر الخالد.

حركة عزم
الأمانة الوطنية المؤقتة

جهة الإصدار: حركة عزم.

المصدر: "بيان حركة عزم"، الموقع الرسمي لحركة عزم، 2019/3/26، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2JKebpQ

الوثيقة (18)

بيان التجمع الوطني الديمقراطي يوصي باستقالة رئيس الجمهورية وتعيين عاجل للحكومة

التجمع الوطني الديمقراطي
RND RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE

الجزائر في، 27 مارس 2019

بيـــان

يتابع التجمع الوطني الديمقراطي، ببالغ الاهتمام، تطورات الأوضاع في البلاد، شأنه شأن جميع الوطنيين الغيورين على سلامة الجزائر.

وقد عبّر التجمع، منذ بضعة أيام، عن مطالبته السلطة بالمزيد من التنازلات بغية تنفيذ الخطة السياسية التي أفصح عنها السيد رئيس الجمهورية يومي 3 و11 من الشهر الجاري. غير أنّ الأحداث المسجلة كل يوم، قد أثبتت انسداد الطريق أمام هذا المسعى السياسي.

ويذكّر التجمع أنّ اللقاء الأخير بين أمناء المكاتب الولائية والمكتب الوطني للحزب، قد تطرق إلى مناقشة الأوضاع السائدة في البلاد، ووضع تصورا كان ينوي عرضه على السلطة في إطار المشاورات، تصور مرتكز إما على المسار السياسي المعلن عنه من طرف السيد رئيس الجمهورية، وإما على اللجوء إلى أحكام الدستور وخاصة مادته 102.

ومن جهة أخرى، سجّل التجمع الوطني الديمقراطي موقف الجيش الوطني الشعبي الذي تقدّم به يوم أمس السيد نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وهو موقف يرحب به الحزب كونه يسعى إلى تجنيب البلاد حالة الانسداد من خلال تفعيل المادة 102 من الدستور.

وأمام هذه التطورات، يعبّر التجمع الوطني الديمقراطي على موقفه فيما يلي:

1- التنويه بموقف الجيش الوطني الشعبي الحريص على سلامة الجزائر وبقائها تسير في إطار الدستور.

2- التوجه بالتقدير والعرفان للمجاهد عبد العزيز بوتفليقة على كل ما قدّمه للجزائر، سواء في مرحلة الكفاح التحرّري أو في مسار البناء والتشييد، ولاسيما خلال ترأسه للبلاد لاستعادة السلم وتجسيد المصالحة الوطنية وتنمية الجزائر في جميع المجالات خدمة لمصلحة المواطن والوطن.

3- يوصي التجمع الوطني الديمقراطي باستقالة السيد رئيس الجمهورية طبقا للفقرة الرابعة من المادة 102 من الدستور بغية تسهيل دخول البلاد في المسار الانتقالي المحدّد في الدستور.

4- يوصي كذلك بتعيين عاجل للحكومة من طرف السيد رئيس الجمهورية لاجتناب أي فراغ أو تأويلات حول الجهاز الحكومي في هذه المرحلة الحسّاسة.

الأمين العام
للتجمع الوطني الديمقراطي
أحمد أويحيى

جهة الإصدار: التجمع الوطني الديمقراطي.

المصدر: "بيان يتضمن موقف التجمع الوطني الديمقراطي بخصوص تطورات الأوضاع في البلاد"، موقع "فيس بوك"، 2019/3/27، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/390RBVR

الوثيقة (19)

بيان حزب جبهة التحرير الوطني يؤكد على تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري

حـــزب جبهـــة الـــتحرير الوطـــني

الجزائر في 27 مارس 2019

بيـــــــــان

نحن أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن المؤتمر العاشـــــر للحزب
-بعد التشاور مع أغلب أعضاء اللجنة المركزية
-بعد إطلاعنا على كلمة السيد/ الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني و قائد أركان الجيش الوطني الشعبي ستيل جيش التحرير الوطني و التي جاءت في خطابه أمام جنود و ضباط الناحية العسكرية الرابعة والتي إستعرض فيها الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا و ما يمكن أن ينجر عنها من مخاطر تهدد أمن و طننا من أجل تجنب كل ذلك و إستجابة لمطالب شعبنا في حراكه خلال الأسابيع الماضية ، فما علينا إلا الرجوع إلى الشرعية الدستورية و تطبيق المادة 102 من الدستور .
و بصفتنا أعضاء اللجنة المركزية لحزب الجبهة التحرير الوطني و المرتبطة إرتباطا عضويا و وثيقا بجيشنا الوطني الشعبي الساهر الأمين على أمننا و أمن وطننا العزيز .
فإننا نعلن عن مساندتنا للإقتراح الذي جاء به السيد/ الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني و قائد أركان الجيش الوطني الشعبي و القاضي بتفعيل المادة 102 من الدستور كبداية شرعية و دستورية تمكننا من تأمين و طننا من كافة المخاطر المتربصة به .
ندعو كافة المناضلين و المناضلات لحزب جبهة التحرير الوطني لتأمين الإقتراح و العمل في الإتجاه الذي يمكن كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع من تحقيق ما يصبو إليه شعبنا الكريم من أمن و إستقرار في ظل دولة ديمقراطية شعبية إجتماعية كما ينص عليه بيان أول نوفمبر 1954 .

تحيـــــا الجـــــزائر
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

جهة الإصدار: حزب جبهة التحرير الوطني.

المصدر: "أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني يدعمون قرار قايد صالح (وثيقة)"، الجزائر اليوم، 2019/3/27، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2EIYugA